

مؤتمر حضرموت يزمن نشاطه الانتخابي في الدوائر والمديريات

والاجتماعات السياسية في المراكز والجماعات التنظيمية في المدن والمناطق والأرياف بموجب برنامج زمني محدد يستهدف ترجمة الخطة الخاصة بتنشيط وتفعيل العمل السياسي والتنظيمي في إطار المحافظة وفقاً للخطة المركزية المقررة من قبل الأمانة العامة. كما وقف الاجتماع أمام نشاط القيادة الانتخابية خلال الفترة الماضية واستعرض جملة من التعاميم والرسائل الواردة من الأمانة العامة واتخذ بشأنها عدداً من الإجراءات المناسبة.

حضر الاجتماع أعضاء القيادة الانتخابية في المحافظة ومنسق أحزاب التحالف الوطني بالمحافظة الأخ عمر سالم المرشدي أمين سر حزب البعث بالمحافظة.

المكلا - صلاح العجيلي

عقدت القيادة الانتخابية للمؤتمر الشعبي العام بمحافظة حضرموت «الساحل» اجتماعاً لها برئاسة الأخ سالم أحمد الخبشي رئيس الهيئة التنفيذية للمؤتمر رئيس القيادة الانتخابية وبحضور نائب رئيس القيادة الانتخابية عوض عبدالله حاتم رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بساحل حضرموت.

حيث وقف الاجتماع أمام خطة تفعيل العمل السياسي للمؤتمر وأحزاب التحالف الوطني في إطار مختلف دوائر ومديريات ساحل حضرموت وعلى مستوى المحافظة بشكل عام بدءاً من عاصمة المحافظة المكلا وصولاً إلى المراكز الانتخابية

الاثنين: 31 / 1 / 2011م
الموافق: 26 / صفر / 1432هـ
العدد: (1540)



«13» لجنة.. و«10» اجتماعات.. و«8» رسائل في عام من الحوار

كشفت إحصائيات عن تبادل المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك أكثر من (8) رسائل حوارية خلال العام المنصرم 2010م، في حين وقع الطرفان قرابة (4) محاضر لتفويضات سابقة منها اتفاق 17 يوليو المكون من (10) بنود، كما أسفرت مسيرة الحوار بين الجانبين عن تشكيل قرابة 13 لجنة وفريق تواصل من اللجنة المشتركة للإعداد والتهيئة للحوار الوطني والتي عرفت بلجنة الـ200.

وتشير الإحصائيات الأولية لـ«الميثاق» أن اجتماعات لجان الطرفين خلال نفس العام بلغت قرابة 10 اجتماعات ولقاءات متفرقة معظمها جرت خلال النصف الأخير من العام الماضي.

جميل الجعدي

ولا تسهل مهمة المتحاورين معهم، دعاهم للدفاع عن المجرمين أمام القضاء اقترح الإيراني أن يطبق على المحتجزين عفو عام أعلن عنه الرئيس في محافظة حضرموت.

وفي الـ ٢١ من مايو دعا فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر مجدداً للحوار الوطني مرجحاً بالشراكة الوطنية مع كل القوى السياسية في ظل الدستور والقانون، وفي ضوء نتائج الحوار وقال الرئيس: «يمكن تشكيل حكومة من كافة القوى السياسية الفاعلة الممثلة في البرلمان وفي المقدمة منها الشريك الأساسي في صنع الوحدة وشركاؤنا في الدفاع عنها».

ويوم السبت ٥ يونيو اجتمعت قيادات أحزاب المشترك لإعداد ردها ورؤيتها حول انطلاق عملية الحوار، وفي الـ ٢٨ من يونيو أعلنت أحزاب المشترك أنها قامت بتسليم قائمة من المحتجزين إلى ممثل الاتحاد الأوروبي وهو ما اعتبره المؤتمر الشعبي العام تدخلاً غير مقبول في الشأن الداخلي اليمني.

غير أن أحزاب المشترك تجاهلته ولم ترد عليه ليكتمل شهر أبريل برسالة من المؤتمر دعا فيها المشترك للاجتماع في الزمان والمكان يحددهما المشترك، وأعلن المؤتمر أسماء ممثليه في الاجتماع وهم الأمناء المساعدون: صادق أمين ابوراس، سلطان البركاني، أحمد عبيد بن دغر.

استياء مؤتمري

بدأ شهر مايو بدعوة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للحوار في إطار المراكز الرئيسية لاتفاق فبراير داغياً إلى



الرئيس بيوم واحد بعث المؤتمر الشعبي العام رسالة لقيادات المشترك الممثلة في البرلمان بشأن تحديد الآلية الكفيلة بتنفيذ اتفاق فبراير جنبت الرسالة متاهات الأخذ والرد وأرفق بها مشروع محضر مكون من ١١ بنداً كمقترحات لتشكيل لجنة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني الشامل، وعبر المؤتمر عن أمله في تحديد المشترك للزمان والمكان لعقد اجتماع مشترك للاتفاق على صيغة نهائية للمحضر استعداداً لتسمية أعضاء الحوار الوطني.

وحلول توافقية

وفي الـ ٢٧ من أبريل كشف الأمين العام المساعد للمؤتمر الدكتور أحمد عبيد بن دغر عن مقترح جديد بعثه الدكتور عبد الكريم الإيراني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام لقيادات المشترك تضمن حلولاً توافقية لبعض القضايا الخلافية

والمؤتمر يتجه نحو ٢٧ أبريل

وفي الـ ٢٠ من نوفمبر قرر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه في لجنة الإعداد والتهيئة للحوار الوطني في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في الـ ٢٧ أبريل ٢٠١١ ليعلن مجلس النواب في الـ ٨ من ديسمبر إدراج التعديلات على قانون الانتخابات في جدول أعماله ومن ثم إقرارها في جلسة الـ ١١ ديسمبر، ويوم الأحد ١٢ ديسمبر صدر قانون بتعديل قانون الانتخابات رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته والتي كان قد تم التوافق عليها مع المشترك، ويوم الثلاثاء ١٤ ديسمبر اختار البرلمان ١٥ قاضياً لإدارة الانتخابات، وصدر بهم قرار جمهوري وقاموا بأداء اليمين في الـ ١٩ من ديسمبر، وأقرت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء توزيع المهام بين أعضائها وقررت بعد ذلك خطط قطاعاتها للتحضير والإعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية في الـ ٢٧ أبريل ٢٠١١م.

تحضيرات مكثفة

وبدا العام ٢٠١٠م عام حوار بامتياز منذ أيامه الأولى، فبينما كانت أحزاب اللقاء المشترك تتجه للتحضير لمؤتمر وطني للحوار عبر لجنتها التحضيرية، فقد أقرت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني المبنية عن مجلس الشورى منتصف يناير من العام ٢٠١٠م - مشاركة ١٠ أشخاص من كل دائرة انتخابية و ٢٠ شخصية قيادية من كل حزب، وفي الـ ٢٨ من نفس الشهر أقرت اللجنة تأجيل موعد المؤتمر لحين استكمال بعض المحافظات قوائم المشاركين، كما أقرت تشكيل خمس لجان

فرعية لإدارة الحوار والذي كان مقرراً أن يشارك فيه قرابة ٨ آلاف شخص يمثلون مختلف أطراف العمل السياسي والجماهيري ومنظمات المجتمع المدني.

اشتراطات مبكرة
وفي فبراير من العام الماضي ذكرت المعلومات عن معاودة قنوات الاتصال والتواصل بين المؤتمر والمشاركين حيث

قدم المؤتمر الشعبي العام في الـ ٦ من فبراير مقترحاً حول التحضير لعقد مؤتمر للحوار الوطني الشامل تنفيذاً لاتفاق الـ ٢٢ فبراير ٢٠٠٩م تضمن تشكيل لجنة للإعداد والتهيئة للحوار الوطني الشامل من المؤتمر وحلفائه والمشاركين وشركائه، وحددت مهام اللجنة بتنفيذ البند الأول من اتفاق فبراير، غير أن الاتفاق لم ير طريقه إلى النور إثر اشتراط المشترك إنابة اللجنة التحضيرية للحوار الوطني التابعة للمشارك بالتوقيع على المحضر التنفيذي للاتفاق بدلاً عن الأحزاب المشترك.

هروب من حوار علني

وفي الـ ٢ من مارس دعا الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الشيخ سلطان البركاني أحزاب المشترك إلى حوار علن تحت قبة البرلمان وليس في الغرف المغلقة، مشيراً إلى أن الحوار مع المشترك خارج البرلمان لم تسفر عن الاتفاق على الآليات وأجديات الحوار، وحمل المشترك مسؤولية محاولة إضاعة العام الثاني من فترة التمديد للبرلمان، ومقابل ذلك اتجهت أحزاب اللقاء المشترك نحو التصعيد، حيث دعت في الـ ٧ من مارس فروعها إلى إقامة اعتصامات احتجاجية في بعض المحافظات والمديريات للتمديد بالسلطة وتضافاً مع عناصر التخريب ودعاة الانفصال في بعض مناطق أبين ولحج والصالع، لينتهي شهر مارس بتأكيد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الدكتور أحمد عبيد بن دغر جاهزية المؤتمر للتوقيع على مشروع اتفاق مع المشترك يتضمن تشكيل لجنة تحضيرية واحدة لحوار وطني شامل تنفيذاً لاتفاق فبراير.

تنازلات مؤتمرية

في ٧ أبريل من العام ٢٠١٠م ظهر للعلن أول حديث عن حكومة ائتلافية وذلك في خطاب لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام دعا فيه إلى الاستيعاب الكامل لقواعد الممارسة الديمقراطية معتقداً المفهوم المغلوط لدى بعض الأحزاب عن الممارسة الديمقراطية حيث قال: «إما أن نلتزم بديمقراطية تعددية حزبية ودستورية ونحترم رأي الشعب المعبّر عنه من خلال نتائج صناديق الاقتراع، والذي يفوز بحكم، وإما أن نغير النهج بأي خيار آخر ونشكل ائتلاف أو حكومة وحدة وطنية»، وبعد خطاب

للجنة الـ ٢٠٠ بعد أن كان اشتراط المشترك وبإصرار على استبعاد اسم رئيس الجمهورية من رعاية الاجتماع في يافطة منصة الاجتماع المنعقد بقاعة المركز الثقافي بالعاصمة صنعاء، وفي الجلسة التي أعلن فيها كل من الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر، ومحمد سالم باسندوه رئيسين للجنة الحوار الوطني، وعبد الكريم الإيراني وعبد الوهاب الأنسي نائبين لهما، تم تسمية أعضاء اللجنة المصغرة من الطرفين بواقع ١٥ عضواً.

وسبق هذا الاجتماع لقاء للأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الشيخ صادق أمين ابوراس ممثل المؤتمر وحلفائه، والأمين العام المساعد للإصلاح عبد الوهاب الأنسي ممثل المشترك وشركائه صباح الخميس ٥ أغسطس تم خلاله الاتفاق على جدول أعمال الاجتماع الأول للجنة الـ ٢٠٠ ليعلن بعد ذلك إجراء اللجنة اتصالات مكثفة ومنظمات المجتمع المدني لترشيح ممثلين لها وانضمامهم إلى اللجنة للمشاركة في فعاليات الحوار

اجتماع للجنة الـ(30)

وفي تاريخ ٢٢ أغسطس عقدت لجنة الـ ٣٠ اجتماعها الأول لمناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها وإقرار ضوابط وضمانات الحوار وكذا استكمال إطلاق المحتجزين، أعقبه اجتماع آخر في الـ ٢٦ من ذات الشهر أقرت خلاله التواصل مع حزب الرابطة والحراك والمعارضة في الخارج وحددت الـ ٢٧ من سبتمبر موعداً لعقد اجتماعها.

التواصل والاتصال

ومطلع سبتمبر قدم المؤتمر الشعبي العام أسماء ممثليه في فريق الاتصال والتواصل ليقر فريق التواصل المينيق عن لجنة الـ ٣٠ بدء تنفيذ برنامجه العملي في الـ ٢٢ من سبتمبر وذلك ابتداء من يوم الاثنين ٢٧ سبتمبر وأقر عقد اجتماعه القادم يوم السبت الـ ٢٥ من سبتمبر ٢٠١٠م. وفي الـ ٢٧ من

سبتمبر أقر فريق الاتصال والتواصل تحديد الـ (١٠) من أكتوبر موعداً لتقديم منظمات المجتمع المدني الراغبين في المشاركة في الحوار أسماء ممثليهم في رسائل موثقة تقدم لسكرتارية اللجنة خلال الاجتماع القادم بمقر مجلس الشورى.

وفي الـ ٦ من أكتوبر ٢٠١٠م عقدت لجنة الـ ٣٠ اجتماعها الثالث

وأقرت تمديد الفترة الزمنية لفريق التواصل حتى نهاية أكتوبر وتحديد الأسبوع الأول من نوفمبر موعداً لاجتماع اللجنة المشتركة للإعداد والتهيئة للحوار الوطني الشامل للاعتماد والوقوف أمام أنشطة هيئة رئاسة اللجنة ولجنة الـ ٣٠ وفريق التواصل.

الفراغ الدستوري

وقبل انعقاد الاجتماع المرتقب كشفت في الـ ٢١ من أكتوبر أحزاب التحالف الوطني عن رغبة أحزاب المشترك لإحلال لجنة الـ ٣٠ محل مجلس النواب ولجنة الـ ٣٠ محل الحكومة وهو ما اعتبرته أحزاب التحالف الوطني عراقيل جديدة لإعاقه الحوار ومحاولة من المشترك للوصول بالبلاد للفراغ الدستوري من خلال السعي لعرقلة كل الإجراءات المتعلقة بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد.

عيون الأخبار

مبادرات سياسية للفراغ الدستوري

مع اقتراب الـ ٢٧ من إبريل ٢٠١١م موعد الاستحقاق الدستوري والقانوني للشعب اليمني في اختيار ممثليهم لمجلس النواب في رابع انتخابات برلمانية تشهدها بلادنا، ازدهر سوق المبادرات السياسية مجدداً، حيث شهدت الساحة السياسية خلال الأيام الماضية إعلان ٣ مبادرات استلهام القيادة في المؤتمر الشعبي العام الدكتور محمد ابولحوم بمبادرة من (٥) نقاط ارتكزت على تأجيل الانتخابات عن موعدها الدستوري لفترة محددة يتفق عليها، وأعلن الشيخ حسين عبدالله الاحمر مبادرة مشاهمة تكونت من (٦) نقاط واستلهمت أفكارها بالاستناد إلى «تأجيل الانتخابات القادمة واستمرار مجلس النواب الحالي في أداء مهامه إلى حين إجراء انتخابات نيابية في مدة أقصاها عام يتم خلال هذا العام الاتفاق على جميع القضايا المختلف عليها وفق برنامج زمني محدد»، وغير بعيد عن الجهود الرامية لتبرير الفراغ الدستوري المؤمل إعلان حزب رابطة أبناء اليمن «رأي» هو الآخر الخميس الـ ٢٠ من يناير الماضي مبادرة مماثلة تضمنت (٩) نقاط استلهمت «تأجيل الانتخابات النيابية وذلك باتفاق بين القوى السياسية» دونما تحديد فترة زمنية للتأجيل المقترح.. والملاحظ أن المبادرات الثلاث أجمعت على التبرير للخطأ والقفر على الاستحقاق الانتخابي، وتجاهلت مخاطر الفراغ الدستوري والانتكاسة الديمقراطية والسياسية التي قد تتعرض لها بلادنا - لا قدر الله - في حال تأجيل الانتخابات مرة ثانية.. كما أن أحداً من أصحاب هذه المبادرات لم يكلف نفسه عناء إيجاد المخرج القانوني للمادة الدستورية التي أقرت التمديد للبرلمان سنتين إضافيتين ولمرة واحدة... التمديد لمرة وواحدة فقط.

من قناة «الجزيرة» إلى «سهيل» دعوات حميد للفوضى

منذ العام ٢٠٠٩م والقيادي في المشترك للناظر في لجنته التحضيرية للحوار واستعادة ما يعتبرها حقاً مسلوباً في دعوات لا تخلو من الحريص والتأجيج للشارع والدفع به إلى الهاوية.. فبعد حواره التحريضي بقناة «الجزيرة» عاد وعبر قناة «سهيل» للتهديد بـ«تحريك أبناء اليمن للحفاظ على حقوقهم وانتزاعها» و«الاستمرار في تصعيد فعاليات قيادة أبناء اليمن نحو نضال سلمي متصاعد وقوي وثابت يمكن أبناء اليمن من أن يستعيدوا هذه الحقوق».

وهكذا يبدو الشيخ حميد كما لو أنه ناطق باسم أبناء اليمن ووكيل حصري لتأجيج الشارع وتحريض الناس على الفوضى، غير أن وعي المواطنين جعلهم يتنادون على نتائج دعواته وهباته الشعبية، مثلما اعتبر إجماع المواطنين عن دعواته المتكررة لحشد الجماهير بمثابة استفاء شعبي ورفض جماهيري لأي مغامرات طائشة تضر بالوطن وأمنه واستقراره، حتى لو جاءت هذه المغامرات بجلباب الحقوق المزعومة.

احتجاج

ضيق

يناير.. انتقد مركز التأهيل وحماية الحريات الصحافية في بلادنا بشدة الحكم الصادر بحق الزميل/ والذي قضى بسجنه خمس سنوات وبقائه رهن الإقامة الجبرية لمدة عامين بعد تنفيذ الحكم..

إفراج

الجمعة (٢١) يناير أفرجت أجهزة الأمن بمحافطة حضرموت عن الزميل فؤاد راشد بعد (١١) يوماً من احتجازه خارج إطار القانون.. ورحب رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحفيين الزميل جمال أنعم بإطلاق سراح الزميل راشد وتمنى عدم تكرار هذه التجاوزات، مؤكداً حرص نقابة الصحفيين على إيجاد مناخات أفضل لممارسة مهنة الصحافة.

صور

السبت (٨) يناير.. أطلق الزميل محمد محمد السياغي أول موقع الكتروني لتقديم خدمات الصور الاخبارية والنوعية للمشاركين على مستوى اليمن، وهو موقع «عدسة اليمن» الذي يعني بتقديم خدمات الصور والفيديو وأعمال الجرافيك والرسومات التي تختص بالشأن اليمني وقضايا المنطقة والعالم.

وقال الناشئ ورئيس التحرير الزميل محمد السياغي في بلاغ صحفي: ان الموقع سيشكل إضافة نوعية للصحافة اليمنية عموماً والصحافة الالكترونية بشكل خاص سواء من حيث محتواه ومضمونه وشكله أو من حيث نوعية الخدمات التي سيقدمها للصحافة اليمنية والعربية والدولية.

وللتسجيل بـ«عدسة اليمن» عبر الرابط www.yemenlns.net

احتجاج

اللاثنين (٢٤) يناير دشنت نقابة الصحفيين اليمنيين فعاليات احتجاجية ضد الحكم الصادر من المحكمة الجزائية المتخصصة بحق الزميل/ عبدالله حيدر شائع بإقامة لقاء تضامني موسع في مقر النقابة صباح يوم الاثنين الماضي.

رحيل

السبت ٢٢ يناير.. شيع بمدينة سيئون جثمان الفقيد الزميل الإعلامي طلال فرج سعيد باجري إلى مثواه الأخير في مقبرة جوهر عقب الصلاة عليه في مسجد الجامع بمدينة سيئون، وكان في مقدمة المشيعين عدد من العلماء والوجهاء وأعضاء المجلس المحلي والقوانين ورحب الإعلامية والصحفيون وزملاء الفقيد في إذاعة سيئون.

هذا وكانت إذاعة سيئون نعت وفاة الزميل المغفور له بإذن الله تعالى طلال باجري الذي وافته المنية إثر تعرضه لوعكة صحية مفاجئة ألتمت به، وأشار البيان إلى خسار إذاعة سيئون لواحد من خيرة كوادرها المخلصه في مجال التنفيذ والإخراج الإذاعي.

الفقيد من مواليد ١٩٧٠م متزوج وأب لثلاث خريج معهد الآليات الزراعية بسيئون سابقاً، التحق بالعمل الإذاعي في إذاعة سيئون عام ٢٠٠٠م كمكثف